10 August 2011
Arabic

الدورة الخامسة والستون
البند ١٣ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الأرجنتين*: مشروع قرار منقح

متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الذي أقرت بموجبه الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية وتأثيرها في التنمية^(١)،
وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٣٠٥/٦٣ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الذي قررت بموجبه أن تنشئ فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوح باب العضوية تابعا للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،
وإذ تشير كذلك إلى قرارها الإحاطة علما بالتقرير المرحلي الصادر عن الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية^(٢)،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٢) A/64/884.

وإذ تعرب عن عميق قلقها إزاء الآثار السلبية المستمرة المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ولا سيما في مجال التنمية، وتقر بأن النمو العالمي بدأ يعود وبأن هناك حاجة إلى الحفاظ على الانتعاش الذي يتسم بمشاشته وتفاوت درجاته، وتؤكد ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال التي تعترى النظام المالي،

وإذ تحيط علماً بالجهود المهمة المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات التي تشكلها الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل ضمان عودة كاملة إلى نمو يقترن بفرص عمل جيدة، ولإصلاح النظم المالية وتعزيزها، وتحقيق نمو عالمي قوي يتسم بالاستدامة والتوازن،

وإذ تدرك الحاجة إلى كفالة المتابعة السليمة لنتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

تقرر مواصلة النظر، في دورتها السادسة والستين في أكثر الطرائق فعالية لعملية المتابعة الحكومية الدولية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة في هذا الصدد أن يجري مشاورات مفتوحة وشاملة مع جميع الدول الأعضاء تتسم بالشفافية وحسن التوقيت.